



مذكرة تعاون وتفاهم
بين المجلس الوطني الاتحادي
لدولة الإمارات العربية المتحدة
ومجلس النواب بمملكة البحرين



مقدمة

انطلاقاً من العلاقات الأخوية والمتميزة التي تربط بين البلدين والشعبين الشقيقين في دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين في ظل القيادة الحكيمة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، وصاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة حفظهما الله ورعاهما، ورغبة من المجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة ومجلس النواب في مملكة البحرين في الاسهام في تعزيز العلاقات وتطويرها في مختلف المجالات، في ظل العلاقات الأخوية المتميزة والراسخة بين البلدين والشعبين الشقيقين التي تشكل قاعدة أساسية للمجلسين، للانطلاق نحو المزيد من التعاون والتنسيق في تنمية هذه العلاقات في مختلف المجالات، وفي هذا الاطار يؤكد المجلسان.

على الآتي:

- العمل معاً نحو تعزيز المصالح المشتركة في مجالات التنمية المستدامة واستشراف المستقبل والابتكار وتبادل الخبرات المعرفية البرلمانية والدبلوماسية بين الجانبين.
 - التأكيد على أهمية التشاور وتبادل الرأي حيال مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك.
 - العمل على احترام المواثيق الدولية وفي مقدمتها ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، والقانون الدولي الانساني والاتفاقيات الدولية المصدق عليها وفق الإجراءات الوطنية.
- التأكيد على أهمية المبادئ الأساسية للتعاون الدولي لاسيما فيما يتعلق بمبادئ السيادة الوطنية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وعدم استخدام القوة في حل المنازعات الدولية.
- فإنهما يتفقان على الآتي:

المادة الأولى

تعزيز أطر التشاور والتنسيق وتبادل الرأي حيال مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك.

المادة الثانية

تعزيز التواصل بين البلدين من خلال رئاسة المجلس الوطني الاتحادي ورئاسة مجلس النواب، من خلال:

- تبادل الزيارات والفعاليات البرلمانية بين الجانبين.
- عقد لقاءات برلمانية ثنائية بغرض التنسيق البرلماني على هامش المنتديات الإقليمية والدولية المشتركة.

المادة الثالثة

تدخل هذه المذكرة حيز التنفيذ مباشرة بعد التوقيع عليه من رئيسة المجلس الوطني الاتحادي ورئيسة مجلس النواب البحريني.

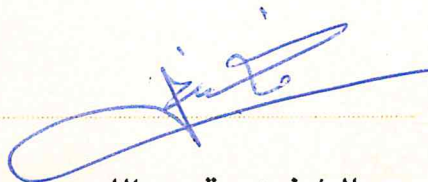
المادة الرابعة

لأي من الطرفين التعديل على هذه المذكرة بعد موافقة الطرف الآخر أو إنهاء سريان مفعول المذكرة، على أن يتم إرسال مذكرة في هذا الشأن قبل الإلغاء بثلاثة أشهر على الأقل.

المادة الخامسة

ينتهي العمل بهذه المذكرة بمضي تسعين يوماً من وصول إشعار خطي بالإلغاء من أحد الطرفين للطرف الآخر.

تم التوقيع على هذه المذكرة في ابوظبي بتاريخ 17 مارس 2019 من نسختين أصليتين.



معالي / فوزية عبدالله زينل
رئيسة مجلس النواب
مملكة البحرين



معالي / د. أمل عبدالله القبسي
رئيسة المجلس الوطني الاتحادي
دولة الإمارات العربية المتحدة

